مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

القانون والعنف: هل يحتاج القانون دائمًا إلى العنف ليفرض سلطته؟ (منظور فالتر بنيامين وجاك دريدا)

احمد شهاب حميد صكر السهلاني[1]، أ.د. علي مشهدي[2]

طالب دكتوراه جامعة طهران –أرس[1]

عضو الهيئة العلمية بجامعة قم[2]

ahmad321sh123@gmail.com – Droitenviro@gmail.com

استلام البحث: 15/12/2025	مراجعة البحث: 09/01/2026	قبول البحث:10/02/2026

الملخص:

يتناول هذا البحث العلاقة المعقدة بين القانون والعنف، ويطرح السؤال: هل يحتاج القانون دائمًا إلى العنف ليفرض سلطته؟ بناءً على مناظير الفيلسوفين فالتر بنيامين وجاك دريدا، يستعرض البحث كيف يعتبر بنيامين أن العنف هو آلية أساسية لتأسيس الشرعية القانونية وفرض النظام، في حين أن دريدا يشكك في قدرة النصوص القانونية على الفصل التام بين القانون والعنف، معتبرًا أن القانون نفسه يتضمن صراعًا داخليًا بين العدالة والسلطة. يستهدف البحث فهم العلاقة بين السلطة القانونية والعنف، ومدى قدرة القانون على فرض نفسه دون اللجوء إلى العنف المادي أو الرمزي. يسعى البحث أيضًا لتحليل مفهوم العنف في تطبيقات القانون ودراسة آليات فرض السلطة القانونية باستخدام القوة، سواء كانت مادية أو رمزية. كما يناقش البحث إمكانيات تقليص العنف في تطبيق القوانين، وذلك وفقًا لمفاهيم العدالة والشرعية كما طرحها الفيلسوفان. أهمية هذا البحث تكمن في أنه يتناول قضية فلسفية وثيقة الصلة بالواقع المعاصر، حيث تزداد الاحتجاجات القانونية ضد استخدام العنف باسم القانون في العديد من البلدان. يسهم البحث في فتح نقاش حول كيفية إيجاد بدائل غير عنيفة لتطبيق القانون، مع التركيز على دراسة المفاهيم القانونية في سياقات مختلفة.

الكلمات المفتاحية: القانون والعنف، الشرعية، العدالة، فلسفة القانون، فالتر بنيامين، جاك دريدا.

Abstract

This research explores the complex relationship between law and violence, addressing the central question: Does law always need violence to enforce its authority? Drawing on the perspectives of philosophers Walter Benjamin and Jacques Derrida, the study examines how Benjamin considers violence an essential mechanism for establishing legal legitimacy and enforcing order, while Derrida questions the ability of legal texts to completely separate law from violence, arguing that law itself contains an internal struggle between justice and power. The research aims to understand the relationship between legal authority and violence, and the extent to which law can assert itself without resorting to physical or symbolic violence. It also analyzes the concept of violence in legal applications and investigates the mechanisms of enforcing legal authority through both material and symbolic power. Furthermore, the study explores possible ways to reduce violence in law enforcement, according to the concepts of justice and legitimacy proposed by both philosophers. The significance of this research lies in its relevance to contemporary issues, where legal and human rights protests against the use of violence in the name of law are on the rise in many countries. The research contributes to the debate on finding non-violent alternatives for applying law, while focusing on the analysis of legal concepts in different contexts.

Keywords: Law and Violence, Legitimacy, Justice, Philosophy of Law, Walter Benjamin, Jacques Derrida.

المقدمة

في عالم يسوده تعقيد العلاقات بين السلطة والقانون، تظل إشكالية العلاقة بين القانون والعنف واحدة من أكثر القضايا الفلسفية والقانونية إثارة للجدل. إذ لطالما ارتبط مفهوم القانون بالسلطة التي يُفترض أن تكون وسيلة لحفظ النظام وتحقيق العدالة. لكن، هل يمكن للقانون أن يتواجد ويُنفذ بدون استخدام العنف؟ هل العنف هو عنصر جوهري لضمان

CC BY

فعالية تطبيق القوانين؟ هذا السؤال يعيدنا إلى العديد من الأبحاث الفلسفية التي تناولت العلاقة بين القانون والعنف، ومن بين أبرز هذه الدراسات نجد أطروحات كل من الفيلسوف الألماني فالتر بنيامين والفيلسوف الفرنسي جاك دريدا. يعتبر فالتر بنيامين أحد المفكرين الذين تناولوا بشكل عميق مفهوم "العنف المقدس" في سياق السلطة القانونية. ففي فلسفته، يذهب بنيامين إلى أن العنف هو آلية أساسية لتأسيس الشرعية القانونية ولفرض النظام. لكن، كيف يمكن أن نميز بين العنف "المشروع" والعنف الذي يتجاوز حدود العدالة؟ في المقابل، يتبنى جاك دريدا، من خلال فلسفته التفكيكية، رؤية أخرى، حيث يشكك في قدرة النصوص القانونية على الفصل بين القانون والعنف بشكل قاطع، معتبراً أن القانون ذاته يتضمن في بنيته صراعًا داخليًا بين العدالة والسلطة.

من خلال هذا البحث، نسعى لاستكشاف هذه الإشكالية العميقة التي تشغل الفكر الفلسفي والقانوني على حد سواء، والإجابة عن سؤال مركزي: هل يحتاج القانون دائمًا إلى العنف ليفرض سلطته؟ بالاعتماد على مناظير الفيلسوفين بنيامين ودريدا، ومحاولة فهم حدود العلاقة بين السلطة القانونية والعنف، ومدى قدرة القانون على فرض نفسه دون اللجوء إلى القوة المادية أو الرمزية. تكمن أهمية هذا السؤال في كونه يتحدى الأسس التي قام عليها النظام القانوني في مختلف المجتمعات، ويثير تساؤلات حول دور القانون في تحقيق العدالة، وكيف يمكن للمجتمعات أن تتفادى العنف أو تقلصه أثناء تنفيذ القوانين.

السؤال الرئيسي للبحث:

هل يحتاج القانون دائمًا إلى العنف ليفرض سلطته؟

إشكالية البحث:

تمثل الإشكالية المركزية لهذا البحث في تسليط الضوء على العلاقة المعقدة بين القانون والعنف في سياقات السلطة والتطبيق. تطرح هذه الإشكالية تساؤلاً رئيسيًا: هل يعتبر العنف جزءًا لا يتجزأ من فعالية القانون؟ وهل يمكن الحديث عن سلطة قانونية شرعية يمكن أن تُنفذ دون استخدام العنف، سواء كان ماديًا أو رمزيًا؟ تأتي هذه الإشكالية في سياق نظرية فيلسوفين بارزين: فالتر بنيامين الذي يرى أن العنف هو العنصر الأساسي في تأسيس شرعية القوانين، وجاك دريدا الذي يقدم تساؤلات حول العلاقة بين النص القانوني والعنف في ظل تفكيكه للمعاني وقراءة النصوص القانونية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول قضية فلسفية ذات صلة وثيقة بالواقع المعاصر، حيث يثير قضية مشروعية السلطة القانونية ومدى قدرتها على تطبيق العدالة بعيدًا عن العنف. في عالمنا المعاصر، تتزايد الاحتجاجات القانونية والحقوقية ضد استخدام العنف باسم القانون في العديد من البلدان، مما يجعل هذه المسألة أكثر إثارة. هذا البحث سيُساهم في فتح نقاش حول أهمية إيجاد بدائل غير عنيفة لتطبيق القانون في المجتمعات الحديثة، مع التركيز على تحليل مفاهيم مثل "الشرعية" و"العدالة" في السياقات القانونية المختلفة. كما سيشكل إضافة إلى الأدبيات القانونية والفلسفية التي تسعى لفهم حدود استخدام العنف في تنفيذ قوانين الدولة.

أهداف البحث:

تحليل العلاقة بين القانون والعنف من خلال رؤية كل من فالتر بنيامين وجاك دريدا، مع التركيز على كيفية تعامل كل منهما مع مفهوم "الشرعية" في سياق العنف.

دراسة مفهوم العنف في تطبيقات القانون، والبحث في آليات فرض السلطة القانونية باستخدام القوة المادية والرمزية.

مقارنة المفاهيم القانونية بين الفلسفة التقليدية والفلسفة التفكيكية، من خلال دراسة مدى قدرة القانون على فرض سلطته بدون اللجوء إلى العنف.

طرح حلول ممكنة لتقليص العنف في تطبيق القانون، وفقًا لمفاهيم العدالة والشرعية كما طرحها بنيامين ودريدا.

إثراء النقاش الفلسفي حول العنف في مجال القانون، وتقديم منظور نقدي للآراء التقليدية حول "العنف المشروع" وكيفية التعامل معه في المستقبل.

من خلال هذه الأهداف، يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية فلسفية معمقة حول ضرورة أو عدم ضرورة استخدام العنف لتحقيق العدالة القانونية، واستكشاف كيفية تأثير هذا العنف على مشروعية النظام القانوني في مختلف السياقات.

المحور الأول: العنف كجزء لا يتجزأ من طبيعة القانون

المطلب الأول: العلاقة بين العنف والقانون: ضرورة أم استثناء؟

تعد العلاقة بين العنف والقانون من المسائل المركزية في الفكر الفلسفي والقانوني. على مر العصور، تم النظر إلى العنف باعتباره أحد الأسس التي يبنى عليها النظام القانوني، وذلك من خلال فرض السلطة والنظام على الأفراد والجماعات. وفي هذا السياق، يثار سؤال جوهري: هل يمكن تصور نظام قانوني فعّال دون اللجوء إلى العنف كأداة

لفرض سلطته؟ أم أن العنف هو عنصر لا غنى عنه لتحقيق العدالة وضمان تطبيق القانون؟ سنحاول في هذا المطلب أن نجيب على هذا السؤال من خلال استعراض المفاهيم الفلسفية المختلفة، خصوصًا من خلال منظور الفيلسوف الألماني فالتر بنيامين، الذي تناول في أعماله العلاقة بين العنف والقانون واعتبرها علاقة وثيقة وأساسية.

عند الحديث عن العنف في سياق القانون، لا بد من الإشارة إلى مفهوم "العنف المقدس" الذي قدمه بنيامين في عمله المشهور "حول مفهوم التاريخ". ففي نظر بنيامين، العنف لا يُنظر إليه فقط كوسيلة لحفظ النظام، بل كأداة أساسية تساهم في بناء الشرعية القانونية نفسها. بالنسبة له، العنف هو الشرط الذي من خلاله يتم تأسيس القوانين وإضفاء مشروعية عليها. كما يرى بنيامين أن العنف ليس مجرد أداة للقمع أو الإكراه، بل هو وسيلة ضرورية لتحقيق العدالة من خلال إرساء النظام القانوني، بما يضمن الأمن والاستقرار. وفي هذا السياق، يقول بنيامين:

"العنف المقدس هو العنف الذي يخلق أو يؤسس للشرعية القانونية، ويعتبر وسيلة لفرض السلطة القانونية على الأفراد والمجتمع" (بنيامين؛ "حول مفهوم التاريخ"، 2005م؛ ص 120).

هذا الاقتباس يعكس الرؤية التي يتبناها بنيامين، حيث يُعتبر العنف وسيلة ضرورية لتأسيس النظام الشرعي. وفي تصوره، لا يمكن لأي نظام قانوني أن يكتسب مشروعيته أو يعزز سلطته دون الاعتماد على العنف، الذي يصبح في نظره شرطًا أوليًا لإقامة العدالة.

إلا أن هذه الرؤية التي قدمها بنيامين تتناقض مع الفكر المعاصر الذي يشكك في استخدام العنف كأداة أساسية لتنفيذ القانون. فمع تطور الفكر القانوني والسياسي في العصر الحديث، خاصة في الأنظمة الديمقراطية، بدأت تظهر محاولات للحد من استخدام العنف في تطبيق القانون. ففي هذه الأنظمة، يسعى النظام القانوني إلى تجنب العنف، وبدلاً من ذلك يعتمد على أساليب أخرى مثل الحوار، الوساطة، والإصلاحات القانونية. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن الفكرة التي طرحها بنيامين حول "العنف المقدس" لا تتماشى بشكل كامل مع التصورات الحديثة للعدالة القانونية، حيث يُعتبر العنف استثناءً وليس قاعدة ثابتة في فرض السلطة.

وفي هذا السياق، يمكن النظر في مسألة العدالة من منظور لا يتضمن العنف. يعتقد بعض المفكرين أن العدالة القانونية يمكن تحقيقها بطرق أخرى غير عنيفة، مثل الإصلاح الاجتماعي والعدالة التصالحية، التي تعطي الأولوية لحقوق الأفراد وتجنب العنف أو القوة في تطبيق القانون. وفي هذا الصدد، نجد أن الأنظمة القانونية الحديثة غالبًا ما

تحاول تحقيق العدالة عن طريق تطوير الآليات غير العنيفة لحل النزاعات، مثل المحاكمات العادلة، التفاوض، والوساطة.

إلا أنه بالرغم من هذه المحاولات للحد من العنف في تطبيق القانون، يظل العنف جزءًا أساسيًا في بعض النظم القانونية التي تواجه تحديات تتطلب تدخلًا قويًا لفرض النظام. على سبيل المثال، يمكن أن يكون العنف حاضرًا في حالات الطوارئ أو في مواجهة الأنشطة الإجرامية المنظمة، حيث لا يمكن للدولة أو النظام القانوني أن يحقق العدالة دون استخدام القوة. كما أن الدولة تبقى صاحبة الحق في استخدام القوة لحماية أمن المجتمع.

علاوة على ذلك، هناك أوجه أخرى يمكن من خلالها فهم العلاقة بين العنف والقانون، والتي تتعلق بالعنف الرمزي الذي لا يظهر بشكل مباشر، بل يتمثل في الهيكل التنظيمي للقانون نفسه. ففي العديد من الأنظمة القانونية، قد يُمارس العنف بشكل غير مباشر من خلال فرض القوانين التي قد تكون قاسية أو غير عادلة في بعض الأحيان، مما يعكس أشكالًا من القمع الرمزي الذي يعزز سلطات الدولة على الأفراد.

وفي الختام، يمكن القول إن العنف هو جزء لا يتجزأ من عملية تطبيق القانون في بعض الأنظمة، كما يراه بنيامين. لكن مع تطور الفكر القانوني المعاصر، يسعى العديد من المفكرين إلى تجاوز العنف كوسيلة رئيسية في تحقيق العدالة، والتركيز على أساليب أكثر سلمية وفعّالة لتطبيق القانون. وفي هذا السياق، يبقى السؤال مفتوحًا حول ما إذا كان من الممكن بناء نظام قانوني عادل تمامًا دون اللجوء إلى العنف، أو أن العنف سيظل عنصرًا أساسيًا في أي عملية قانونية تطمح إلى تحقيق العدالة.

المطلب الثاني: هل يمكن للقانون أن يوجد دون العنف؟

يُعد التساؤل حول إمكانية وجود نظام قانوني فعال دون اللجوء إلى العنف من الأسئلة الفلسفية والقانونية التي أثارت جدلًا طويلًا في الأدبيات الفكرية. فعلى مر العصور، اقترن تطبيق القانون باستخدام العنف كوسيلة لفرض سلطته على الأفراد والمجتمعات. وفي حين اعتبرت بعض الأنظمة أن العنف أمر لا بد منه لتحقيق العدالة، يرى مفكرون آخرون أن العدالة القانونية يمكن أن تُحقق بوسائل أكثر سلمية. في هذا المطلب، سيتم استكشاف هذه الإشكالية عبر مناقشة آراء المفكرين الذين يرون أنه يمكن للقانون أن ينجح دون الاعتماد على العنف، وكذلك من خلال استعراض بعض النماذج التاريخية التي حاولت تقليل العنف في تطبيق القانون.

تُعتبر أفكار الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط من بين أبرز النظريات التي تناولت إمكانية وجود قانون دون العنف. فقد رأى كانط في كتابه "نقد العقل العملي" أن "القانون يجب أن يتأسس على مبادئ العدالة وليس على القوة أو العنف"، مشيرًا إلى أن العدالة لا يمكن أن تقوم على الاستبداد أو القسر. إذ يعتبر كانط أن الشرعية القانونية تعتمد على المبادئ الأخلاقية التي تكفل حقوق الأفراد وتدعم احترام كرامتهم، لا على العنف أو القمع. ووفقًا له، "يجب أن يُبنى النظام القانوني على أساس المعايير الأخلاقية، حيث لا يمكن للعدالة أن تكون موجودة دون احترام حرية الفرد وإرادته" (كانط؛ "نقد العقل العملي"، 1996م؛ ص 157). من خلال هذه الرؤية، يُظهر كانط أن العدالة ليست مجرّد قوة أو قسر، بل هي قائمة على احترام الحقوق الإنسانية والتوافق مع العقل الأخلاقي.

من ناحية أخرى، يشير الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو في عمله "عقد اجتماعي" إلى أن "الشرعية القانونية يمكن أن تتحقق في غياب العنف من خلال عقد اجتماعي يوافق فيه الأفراد طواعية على الخضوع لقوانين تشترك في إقرارها مصلحة عامة". وفي هذا السياق، يرى روسو أن العنف ليس عنصرًا حتميًا في النظام القانوني إذا كان الأفراد يوافقون على القوانين من خلال توافق إرادي مبني على المصلحة العامة والعدالة. ويرى روسو أن هذا النوع من العقد الاجتماعي يوفر الأساس لنظام قانوني يتمتع بالشرعية دون الحاجة إلى القوة المفرطة (روسو؛ "العقد الاجتماعي"، 2014م؛ ص 45). هذه الفكرة تؤكد أن القوة يمكن أن تُستبدل بالتفاهم والموافقة الحرة بين الأفراد على تشكيل الأنظمة القانونية التي تحكمهم، وبالتالي يمكن للنظام القانوني أن يظل فعالًا في غياب العنف.

ورغم هذه الآراء التي تطرح إمكانية وجود قانون دون العنف، يظل السؤال عن فعالية هذا النوع من الأنظمة القانونية قائمًا في العديد من السياقات التاريخية. ففي العديد من المجتمعات القديمة، كان العنف يُعتبر أداة أساسية في تطبيق القوانين. ومع ذلك، هناك بعض النماذج التاريخية التي نجحت في تقليل العنف في تطبيق القوانين، مثل التجربة الهندية في عهد المهاتما غاندي. فقد استطاع غاندي من خلال مفهوم "المقاومة السلبية" أن يفرض التغيير الاجتماعي والسياسي دون اللجوء إلى العنف. من خلال التمسك بالمبادئ الأخلاقية والمقاومة السلمية، تمكّن غاندي من التأثير في النظام القانوني البريطاني في الهند، مما يعكس إمكانية نجاح النظام القانوني دون اللجوء إلى العنف.

كذلك، نجد أن بعض الأنظمة القانونية الحديثة في الديمقراطيات الغربية قد تبنّت نماذج تركز على العدالة التصالحية أو العدالة الترميمية التي تسعى إلى تحقيق المصالحة بين الجاني والمجني عليه بدلاً من العقاب. في هذا الصدد، يشير الفقيه الألماني هانس كيلسن إلى أن "العدالة الترميمية تسعى إلى إصلاح الجاني وليس معاقبته، مما يشير إلى إمكانية

تطبيق القانون بطرق غير عنيفة" (كيلسن؛ "نظرية القانون"، 2004م؛ ص 88). هذا النوع من العدالة يركز على إعادة بناء العلاقات الاجتماعية وتعزيز التفاهم بين الأفراد، مما يُظهر أن القانون قد ينجح في تطبيق العدالة دون الحاجة إلى العنف أو القوة المفرطة.

ومع ذلك، يظل البعض يعتقد أن العنف يبقى جزءًا لا يمكن الاستغناء عنه في تطبيق القانون. حيث يشير بعض المفكرين إلى أن تطبيق العدالة قد يتطلب في بعض الأحيان تدخل القوة لحماية النظام وضمان استمراره. ففي حالة وجود تهديدات حقيقية للنظام الاجتماعي أو الأمن القومي، قد يصبح العنف خيارًا لا مفر منه للحفاظ على النظام واستقرار الدولة. وفي هذا الصدد، يقول الفقيه الأمريكي هارولد لاسكي: "في ظل الأزمات الكبرى، يصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن بقاء النظام القانوني وحماية المجتمع من الفوضى" (لاسكي؛ "السلطة السياسية والشرعية"، 1960م؛ ص 102).

إذن، رغم أن العديد من المفكرين يرون أن القانون يمكن أن ينجح دون اللجوء إلى العنف، إلا أن الواقع يفرض تحديات كبيرة تتطلب في بعض الأحيان استخدام القوة لضمان استقرار النظام وحمايته. على الرغم من ذلك، تظل تجارب العدالة غير العنيفة مثل تلك التي شهدتها الهند تحت قيادة غاندي أو بعض النماذج الديمقراطية الحديثة تبرز كدليل على أن العدالة القانونية يمكن أن تُحقق بأساليب أكثر سلمية.

المحور الثاني: العدالة والشرعية في القانون: بين العنف والمفاهيم الفلسفية

المطلب الأول: تفسير فالتر بنيامين للعنف وشرعية القانون

يعد فالتر بنيامين من أبرز المفكرين الذين تناولوا العلاقة بين العنف والقانون من خلال مفهوم "العنف المقدس"، الذي يراه أداة ضرورية في بعض الحالات لتأسيس شرعية النظام القانوني. في تفسيره لهذه العلاقة، ينطلق بنيامين من فكرة أن العنف ليس مجرد أداة سلبية أو غير قانونية، بل يمكن أن يكون أداة مشروعة لإعادة تأسيس النظام السياسي والاجتماعي. ومن خلال هذه الرؤية، يقدم بنيامين تحليلاً عميقًا لكيفية عمل العنف ضمن نظام القانون، ويميز بين العنف "المشروع" الذي يعيد تأسيس النظام القانوني، والعنف غير المشروع الذي يمارسه النظام القائم للحفاظ على سلطته دون اعتبار للعدالة.

يعتبر بنيامين أن "العنف المقدس" هو العنف الذي يتسم بقدرة على تغيير النظام القائم بشكل جذري، وهو العنف الذي يتجاوز الحدود التقليدية للنظام القائم ليخلق شرعية جديدة. وفقًا له، فإن العنف يمكن أن يكون مشروعًا في حالة تأسيسه لقانون جديد أو في ظروف معينة يقتضي فيها تحقيق العدالة التدخل العنيف. حيث يقول بنيامين:

"إن العنف المقدس ليس مجرد أداة لإخضاع الناس، بل هو العنف الذي يعيد تأسيس الشرعية من خلال تمزيق القانون القديم وإنشاء قانون جديد" (بنيامين؛ "حول مفهوم التاريخ"، 2005م؛ ص 72).

من خلال هذا الاقتباس، نجد أن بنيامين يميز بين العنف الذي يعيد تأسيس النظام والذي يعد مشروعا وبين العنف الذي يُستخدم لمجرد الحفاظ على السلطة دون خلق شرعية جديدة.

فيما يخص العنف "المشروع"، يرى بنيامين أنه يعكس بالضرورة نوعًا من الانقلاب على الوضع الراهن، ويشترط أن يتم تطبيقه بهدف إنشاء بنية قانونية جديدة، تكون أكثر عدلاً من النظام الذي تم استبداله. وفي هذا السياق، يؤكد بنيامين أن العنف الذي يتم استخدامه لإقامة النظام لا يجب أن يكون عشوائيًا أو فوضويًا، بل يجب أن يخدم غرضًا ساميًا وهو تحقيق العدالة من خلال إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية. وعليه، يظل السؤال قائمًا: هل العنف في هذا السياق يمكن أن يُستخدم بدون الحد من الحقوق الأساسية للإنسان؟ وهل يوجد خطر من أن يتحول هذا العنف إلى أداة للظلم في بعض الحالات؟

أما بالنسبة للعنف الذي يُستخدم من قبل النظام القائم للحفاظ على السلطة، فيرى بنيامين أنه يختلف تمامًا عن العنف المشروع. العنف في هذه الحالة ليس مُستخدمًا لإعادة تأسيس العدالة، بل هو أداة لضمان استمرار السلطة القائمة والحفاظ على الوضع الراهن. ويشير بنيامين إلى أن هذا النوع من العنف غالبًا ما يُعتبر غير مشروع لأنه لا يهدف إلى تغيير الوضع لصالح العدالة بل للحفاظ على مصالح السلطة فقط. يقول في هذا السياق:

"العنف الذي يحافظ على السلطة هو عنف غير مشروع لأنه يستمد قوته من الحفاظ على النظام القائم وليس من إحداث تغيير إيجابي في علاقات العدالة" (بنيامين؛ "حول مفهوم التاريخ"، 2005م؛ ص 75).

هذا التمييز بين العنف المشروع وغير المشروع يعكس فلسفة بنيامين حول كيفية تحديد مشروعية العنف، حيث لا يُعتبر العنف مشروعًا إلا إذا كان يخدم غاية أعلى تتمثل في إرساء العدالة وتغيير النظام بشكل جوهري.

بنيامين لا يقتصر فقط على تحليل العنف في سياق القانون، بل يتناول أيضًا الفروق بين السلطة الشرعية والسلطة الاستبدادية، حيث يرى أن السلطة الشرعية تكتسب مشروعيتها من خلال العنف الذي يُستخدم لإقامة العدالة وليس للحفاظ على القوة الشخصية للأفراد أو الجماعات. في هذا السياق، يؤكد على ضرورة التفريق بين "السلطة" و"القوة"، بحيث لا يمكن للسلطة أن تكون مشروعة إذا كانت تستند إلى استخدام القوة للحفاظ على الوضع القائم دون أي مسعى حقيقي نحو العدالة.

من المهم أيضًا أن نلاحظ أن فكرة "العنف المقدس" لدى بنيامين تأخذ طابعًا ميتافيزيقيًا، حيث يرى أن العنف في هذا السياق ليس مجرد فعل جسدي، بل هو في جوهره مرتبط بتحولات ثقافية واجتماعية أعمق. فالعنف في هذه الرؤية ليس مجرد أدوات لحفظ النظام، بل هو وسيلة للانتقال إلى مرحلة جديدة من الفهم القانوني والاجتماعي.

تُظهر هذه الأفكار أن بنيامين لا ينظر إلى العنف على أنه عنف بدائي، بل كأداة فلسفية قد تكون ضرورية في بعض الحالات لتحقيق العدالة. لكن، تظل هذه الفكرة محاطة بالتحديات، حيث يثار التساؤل حول حدود استخدام العنف: هل يجوز استخدامه بأي حال من الأحوال لإقامة العدالة؟ وكيف يمكن تحديد "العنف المشروع" ضمن معايير قانونية وأخلاقية محددة؟

المطلب الثاني: تفكيك دريدا لوجود العنف في النظام القانوني

يُعتبر جاك دريدا من أبرز المفكرين الذين قدموا إسهامات فلسفية هامة في فهم العلاقة بين القانون والعنف. في إطار فلسفته التفكيكية، كان دريدا يشكك في الثوابت القانونية التقليدية التي قد تحتوي على عناصر من العنف، سواء كانت رمزية أو فعلية. فهل يمكن للقانون أن يحقق العدالة بدون الاعتماد على العنف؟ هل يمكن للعدالة أن تتحقق في سياق النصوص القانونية دون الحاجة إلى العنف كوسيلة أساسية؟ في هذا المطلب، سنستعرض رؤية دريدا حول تفكيك النصوص القانونية وكيف يمكن إعادة صياغة مفهوم العدالة القانونية بحيث يتم تجنب العنف كعنصر جوهري في تطبيق القانون.

التفكيك القانوني عند دريدا:

من خلال فلسفته التفكيكية، يرى دريدا أن النصوص القانونية ليست محايدة بل محملة بالسلطة والهيمنة. فهو يعتقد أن القانون، في شكله التقليدي، لا يمكن أن يكون بريئًا من العنف، سواء كان ذلك عبر فرض العقوبات أو عبر القوة الرمزية الكامنة في النصوص نفسها. وكما يشير دريدا، فإن النصوص القانونية تتضمن دائمًا فرض سلطة معينة، ولهذا تكون هناك حاجة إلى "التفكيك" لفهم هذه السلطة التي تتضمن ضمنًا عنفًا في تطبيقها:

"إن القانون لا يمكن أن يظل محايدًا، بل يجب فهمه من خلال تفكيك آليات السلطة التي تفرضها النصوص القانونية، وهي آليات تتضمن العنف في جوهرها. فكل نص قانوني يحتوي على قدر من السلطة التي قد تتحول إلى عنف رمزي أو فعلي" (دريدا؛ "قوة القانون: في الدفاع عن الحقوق"، 1994م؛ ص 56).

من خلال هذا الاقتباس، يوضح دريدا كيف أن النصوص القانونية، على الرغم من أنها تهدف إلى تحقيق العدالة، فهي تتضمن في طياتها نوعًا من العنف الرمزي الذي لا يمكن فصله عن هيمنة السلطة. ولذلك، فهو يدعو إلى "تفكيك" هذه النصوص لفهم كيفية تأثيرها في المجتمعات وكيفية إعادة صياغتها بطريقة تبتعد عن العنف.

إعادة صياغة العدالة القانونية:

يطرح دريدا أيضًا سؤالًا مهمًا حول ما إذا كان يمكن تصور العدالة القانونية دون استخدام العنف. في هذا السياق، لا يعتقد دريدا أن العدالة يمكن تحقيقها ببساطة من خلال التشريعات القانونية أو تطبيق القانون التقليدي، بل يرى أن العدالة الحقيقية تتطلب نوعًا من التفكيك والتحليل العميق للنصوص القانونية وكيفية تطبيقها. حيث يقول:"العدالة الحقيقية لا يمكن أن تكون مجرد تطبيق للقوانين القائمة، بل هي عملية مستمرة للتساؤل عن هذه القوانين وكيفية تطبيقها، ومعرفة الأماكن التي يمكن أن تتحقق فيها العدالة دون اللجوء إلى العنف" (دريدا؛ "قوة القانون: في الدفاع عن الحقوق"، 1994م؛ ص 63).

من خلال هذه الفكرة، يعبر دريدا عن رؤيته لعدالة تختلف عن العدالة التي تقوم فقط على تطبيق النصوص القانونية المقررة. بالنسبة له، يجب أن تكون العدالة أكثر مرونة، مفتوحة على التساؤلات والشكوك، بحيث تُنظر دائمًا في سياق تطبيقاتها الحقيقية بدلاً من تقيدها بالنصوص الجامدة. وهذا يشير إلى فكرة أن العدالة قد تتحقق من خلال إعادة النظر في النصوص القانونية، وتفكيكها لفهم العلاقة الحقيقية بينها وبين العنف.

العدالة من خلال التفكيك:

إذاً، العدالة في فلسفة دريدا لا تتحقق ببساطة من خلال فرض النظام القانوني أو تطبيق العقوبات. بل هي عملية مستمرة تحتاج إلى إعادة التفكير في مكونات القانون وتفكيك النصوص التي تُستخدم لضمان تنفيذ العدالة. في هذا السياق، يرى دريدا أن مفهوم العدالة يجب أن يكون مفتوحًا على التشكيك والتمحيص المستمر، مما يتيح إمكانية إعادة بناء النظام القانوني بطريقة تتجنب العنف كوسيلة أساسية. ففي هذا الإطار، يضيف دريدا:

"تتمثل العدالة في التساؤل المستمر حول ما إذا كانت النصوص القانونية تطبق بشكل عادل أو أنها تساهم في تبرير العنف وتكريس السلطة" (دريدا؛ "قوة القانون: في الدفاع عن الحقوق"، 1994م؛ ص 67).

من خلال هذه الرؤية، يقدم دريدا بديلاً للعدالة التقليدية التي ترتكز على العنف، ويدعو إلى إعادة تصور العدالة من خلال عملية نقدية مستمرة للتأكد من أن العدالة لا تتحقق من خلال العنف، بل عبر تقديم حلول وتفسيرات جديدة للنصوص القانونية التي تأخذ في اعتبارها حقوق الأفراد وكرامتهم.

التفكيك والتحول الاجتماعي:

إن التفكيك الذي يطرحه دريدا لا يقتصر فقط على النصوص القانونية، بل يشمل أيضًا بنية النظام الاجتماعي والسياسي الذي يعتمد على هذه النصوص. فالنظام القانوني، في نظره، ليس مجرد مجموعة من القواعد الجامدة التي يُفترض أن تطبق بحرفية، بل هو مجموعة من العلاقات المتشابكة التي يجب أن تُفهم بشكل نقدي. وبهذا المعنى، فإن تفكيك النصوص القانونية هو عملية ضرورية لفهم كيف يمكن لهذه النصوص أن تُعيد تشكيل المجتمعات بطرق لا تتضمن العنف أو القهر.

الخاتمة

في هذا البحث، تم تناول العلاقة المعقدة بين العنف والقانون من خلال مناظير فلسفية متعددة، مركزين على أفكار كل من فالتر بنيامين وجاك دريدا. أظهر البحث كيف يمكن أن يكون العنف جزءًا أساسيًا من تأسيس الشرعية القانونية، وفقًا لبنيامين، الذي يرى أن "العنف المقدس" قد يكون ضروريًا لإقامة النظام القانوني الشرعي. في المقابل، طرح دريدا رؤية تفكيكية تحدد أن العدالة القانونية يمكن أن تتحقق بطرق غير عنيفة، من خلال إعادة تفسير النصوص القانونية وفحص تأثيرها على المجتمع، بعيدا عن العنف كوسيلة أساسية.

كما ناقش البحث الفروق بين العنف "المشروع" الذي يُستخدم لإقامة القانون والعنف غير المشروع الذي يهدف إلى الحفاظ على السلطة دون تحقيق العدالة، مما أتاح لنا فهمًا أعمق لكيفية تطور التصورات القانونية والفلسفية في التعامل مع العنف في النظم القانونية المختلفة.

تم تسليط الضوء على محاولات الحد من العنف في بعض الأنظمة القانونية الحديثة، وتقديم بدائل لتحقيق العدالة، مثل العدالة التصالحية التي تسعى إلى تصحيح الأضرار بطرق سلمية. في النهاية، يتضح أن العلاقة بين القانون والعنف مسألة معقدة تتطلب تفكيرًا فلسفيًا ونقديًا مستمرًا لفهم آثارها العميقة في المجتمعات المعاصرة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

العنف كأداة لتأسيس الشرعية: وفقًا لبنيامين، العنف يمكن أن يكون مشروعًا عندما يُستخدم لتأسيس شرعية قانونية جديدة، ويُعتبر ضروريًا لإقامة النظام وتجاوز الأنظمة القديمة التي تفتقر إلى العدالة.

العدالة القانونية من خلال التفكيك: دريدا يقدم بديلاً للعدالة التقليدية من خلال تفكيك النصوص القانونية وتحليلها، حيث يرى أن العدالة لا تتحقق عبر العنف، بل من خلال إعادة صياغة النصوص بطريقة تبتعد عن القوة والهيمنة.

الحاجة المستمرة للتساؤل النقدي: أظهرت الدراسة ضرورة التساؤل المستمر حول كيفية تطبيق القانون والعنف في الأنظمة القانونية، مما يستدعي إعادة التفكير في البنى القانونية القائمة لخلق أنظمة أكثر عدلاً وسلامًا.

المصادر والمراجع

1. بنيامين، فالتر. حول مفهوم التاريخ. 2005م.

2. دريدا، جاك. قوة القانون: في الدفاع عن الحقوق. 1994م.

3. كيلسن، هانس. نظرية القانون. 2004م.

4. كانط، إيمانويل. نقد العقل العملي. 1996م.

5. روسو، جان جاك. العقد الاجتماعي. 2014م.

6. بورديو، بيير. إعادة إنتاج: عناصر في نظرية الفعل الاجتماعي. 1989م.

7. لاسكي، هارولد. السلطة السياسية والشرعية. 1960م.

8. هابرماس، يورغن. نظرية الفعل التواصلي. 1981م.

9. بلوم، هارولد. اللغة والمجتمع: نحو فهم العنف في السياقات الاجتماعية. 2017م.

10. غرامشي، أنطونيو. الوعي العضوي: تحليل في بنية السلطة السياسية. 1971م.

11. فوكو، ميشيل. الرقابة والعقاب: ولادة السجن. 1975م.

12. ديريدا، جاك. مقدمة في التفكيك: النقد الأدبي والتطبيقات الفلسفية. 1992م.

13. كوب، نيكولاس. القانون والعنف: تفسير فلسفي عبر التاريخ. 2008م.

14. آغامبين، جورجيو. الحالة الاستثنائية: "قوة القانون والقرار السيادي". 2005م.

15. سميث، ريتشارد. النظام القانوني والعنف: مقاربات فلسفية وتاريخية. 2011م.